مراجعة كتاب:
" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي "

مراجعة: يوسف طه جمعه

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مراجعة كتاب:
" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004:
نحو الحرية في الوطن العربي "

One UN Plaza, New York, NY 10017, USA

مراجعة : يوسف طه جمعه*

يعد هذا الكتاب الذي نحن بصدد عرضه ومراجعته (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004) التقرير السنوي الثالث في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية. فقد تم في التقرير الأول التأكيد على أن أهم المشاكل التي تواجه التنمية الإنسانية في العالم العربي تتلخص في ثلاثة مجالات رئيسية هي : اكتساب المعرفة، وحقوق المرأة والحقوق السياسية وعلى رأسها الحرية وعلاقتها بالحكم الصالح والإصلاح السياسي. وقد خلص التقرير الأول إلى أنه بتضافر أوجه القصور المذكورة تكرست معوقات بناء التنمية الإنسانية، الأمر الذي قلل كثيراً من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية، مؤكداً أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال تحدياً كبيراً يقتضى تضافر الجهود لاستكمال إصلاح البناء المؤسسي العربي.

وتتلخص الرؤية الاستراتيجية للتقرير الأول في إعادة تأسيس المجتمعات العربية على النحو التالي:

- إحترام الحقوق والحريات الإنسانية.
- بناء القدرات البشرية للنساء والرجال على قدم المساواة.
- توطين المعرفة وتوظيفها بكفاءة لبناء الأنشطة المجتمعية كافة.

وجاء توطين المعرفة وتوظيفها محوراً أساسياً للتقرير الثاني نظراً لما للمعرفة من علاقة وطيدة بالتنمية الإنسانية، بالإضافة إلى ضخامة نقص القدرات المعرفية الإنسانية في الدول العربية في عصر صار يعرف بعصر المعلوماتية، ويتجلى ذلك في كثافة المعرفة العالمية كأحد أهم المكتسبات الإنسانية الأساسية، الأمر الذي جعل إنتاج

* مستشار إقتصادي، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية – الكويت.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المعرفة ونشرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في كافة المجالات التنموية. وخلص التقرير إلى ضعف نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية على الرغم من وجود رأس مالي بشري عربي يمكن أن يكون فعالاً في بناء بنية معرفية أساسية لقيام تنمية إنسانية من خلال نهضة معرفية فعّالة.

وبناء عليه، فقد قدم التقرير رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم في خمسة محاور:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم.
2. تعميم التعليم الراقي وتوطين العلم.
3. تعميم البحث والتطوير الثقافي في جميع الأنشطة المجتمعية.
4. تأسيس نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية.
5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومثير.

تعرض التقرير الثاني في سياق أهم التطورات العالمية والإقليمية (وبشكل مختصر) إلى قيام إسرائيل بإعادة إجتياح الأراضي الفلسطينية وما خلفته وراءها من تدمير وتقتيل وتخريب للبنية التحتية الفلسطينية وقيام تحالف قادته الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله. وشملت هذه التطورات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من انعكاسات في تقلص الحريات بشكل كبير في الولايات المتحدة على المسلمين والعرب وتضييق أشد على الحرية في البلدان العربية. ويذكر أن التقرير الأول الذي صدر بعد نحو تسعة أشهر من أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أهمل أثر التطورات العالمية والإقليمية على الأداء العربي، إلاّ من رصد عابر لبعض الأحداث من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة دون تشخيص لردود الأفعال التي أثيرت على نطاق المنطقة ومالها من انعكاسات على جهود الإصلاح والتنمية السياسية الموسعة.

أما التقرير الثالث الذي بين أيدينا فيسعى لمعالجة قضية الحرية والحكم الصالح وأثرها على التنمية الإنسانية . وباعتبار أن مفهوم التنمية الإنسانية هو عملية (توسيع خيارات البشر)، فإن هذا التقرير يتخذ من تعزيز الحرية وتوطيدها بإقامة الحكم الصالح محدداً أساسياً باعتبار أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية هو الأشد إعاقة للتنمية، والأبعد أثراً على الأنشطة المجتمعية المختلفة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

يتكون التقرير من موجز من (19 صفحة) وسبعة فصول، بالإضافة إلى إحصائيات عن التنمية البشرية في الدول العربية.

عرض وتحليل محتويات التقرير

بدأ الفصل الأول برصد تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير " التنمية الإنسانية العربية 2003 " بتركيز على مواجهة النواقص الثلاثة التي تحددت في التقرير الأول (إكتساب المعرفة، وتمكين المرأة والحرية والحكم الصالح) وخلص هذا الفصل إلى أن أزمة التنمية الإنسانية في البلدان العربية لم تشهد انفراجا يعتدً به. بل ما زالت هنالك إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحدث في البلاد العربية.

يتطرق الفصل الأول بقسمه الثاني إلى الإطار النظري لمفهوم الحرية في الفكر الليبرالي الغربي والقومي العربي والماركسي والإسلامي باعتبارها تيارات فكرية كانت ولا تزال لها حضور بدرجات متفاوتة في البلدان العربية ومن منطلقات فكرية متباينة أحياناً. فالفكر الليبرالي يعتمد على العلمانية والحرية الشخصية والأخلاقية بمفهومها الغربي، ويشكك الليبراليون في مدى التزام الإسلاميين بالحريات لمخالفيهم من المواطنين في حال إعتلائهم للسلطة، والفكر القومي (الناصريون والبعثيون) جعل الحرية ركناً أساسياً في الديموقراطية غير أنه ظل يأخذ الطابع الثوري من حيث أن التحرير المقصود هو تحرير الإنسان العربي من جميع ضروب الاستغلال بما في ذلك الهيمنة الأجنبية والفقر والمرض والجهل وكل ما يمثل قيوداً على أفعال الإنسان ومقاصده. ومن هنا جاء مسمى التنظيمات والأحزاب (التقدمية) في البلدان العربية وارتبط نشاطها بالنضال من أجل الحرية، والوحدة والاشتراكية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الماركسيون فيقدمون الثورة وحسم الصراع مع الرأسمالية على تحقيق الحرية. بينما يضع الإسلاميون قيداً واحداً على الحرية لا يجوز تجاوزه وهو ألاّ يكون الرأي المخالف طعناً في الدين أو خروجاً عليه، وهو ما يعنى إلتزام حدود الشريعة الإسلامية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وخلص التقرير في سياق عرضه لهذا التباين الفكري في الساحة العربية إلى أن الممارسة العملية للحركات التي وصلت إلى سدة الحكم بالبلاد العربية لم تمكن الدولة من كسب الشرعية القانونية ، فمارست الاستبداد وإقصاء المعارضة، وبالتالي لم يتأسس مجتمع مدني، وانحسرت الحريات المدنية والسياسية وتقلصت الكثير من الحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

ويتبنى التقرير مفهوماً فضفاضاً للحرية والحكم الصالح وهو " الموقع الأمثل بين إطلاق الحرية (الفوضى) والاستبداد "، ويتسع مفهوم الحرية بالتقرير لكل منظومة حقوق الإنسان التي تشمل الحريات المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، بما في ذلك التحرير من الجوع والمرض والجهل، ويقوم مفهوم الحرية الذي يتبناه التقرير على المحاور التالية:

- توسيع خيارات الناس.
- مشاركة شعبية فاعلة عبر التمثيل الشامل لكل الناس.
- مؤسسات حاكمة تعمل بشفافية وكفاءة وتخضع للمساءلة والمحاكمة الدورية من خلال الاختيار الحر و النزيه.
- سيادة القانون على الجميع واستقلال القضاء الحر النزيه.
- تضافر جهود القطاعات المجتمعية (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) في ما يتعلق باحترام الحرية وحقوق الإنسان، والتحلي بمباديء الإدارة العامة الرشيدة.

لا شك أن مفهوم الحرية والحكم الصالح الذي يتبناه التقرير جاء إطاراً نظرياً يتسع لجميع التيارات الفكرية في الساحة العربية، إذ أنه مفهوم موسوعي توفيقي يتطلب وعياً متقدماً من قبل المجتمع برمته، بحيث يتغلغل هذا المفهوم في البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية وتقوى معه مؤسسات المجتمع المدني للاضطلاع بدورها المحوري في التداول السلس للسلطة والدفاع عن حقوق الإنسان في إطار حرية الفرد والمجتمع. وبما أن الحرية المطلقة تعني الفوضى وأن لكل مجتمع سقف أعلى للحرية، فإن التقرير لم يتمكن من وضع سقف للحرية، الأمر الذي يجعل مفهوم الحرية وفق الحكم الصالح إطاراً فضفاضاً وتوفيقياً أكثر منه مفهوماً عملياً. ولعل ذلك بسبب من أن معدي التقرير هم كتاب ذوي منطلقات فكرية متفرقة ومتعارضة أحياناً، منهم اليسارى واليمينى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والأكاديمي الواسع الأفق والسياسي القليل الصبر على الحوارات الفكرية، ومنهم العلماني المؤيد بشدة للحرية بمفهومها الغربي، ومنهم الإسلامي الغاضب بشدة على العلمانيين والماركسيين .... الخ.

وما دام الأمر كذلك، فلا غرو أن جاء المفهوم واسعاً يفتح باب الاجتهادات الفكرية في التطبيق على مصراعيه ويتيح تفسيرات مختلفة لتوسيع خيارات الناس والمشاركة الشعبية، الإدارة العامة الرشيدة والمسئولية المجتمعية وغيرها من المفردات العامة التي يرتكز عليها مفهوم الحرية ونسق الحكم الصالح.

وتتضح إشكاليات تطبيق مفهوم الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية في الفصل الثاني الذي جاء تحت مسمى (إشكاليات الحرية والحكم في البلدان العربية في مطلع الألفية الثالثة). إذ يعكس هذا الفصل الفرق بين (الحرية) و (الديموقراطية)، باعتبار أن الديموقراطية هي آلية لنسق الحكم الذي يحمي الحرية. ويتعرض الفصل إلى الفجوة الواسعة بين مفهوم الحرية وما تطبقه المؤسسات الديموقراطية القائمة حالياً في البلاد العربية. وبالرغم من أن كل الأنظمة من تقدمية واشتراكية وتقليدية وإسلامية تدعى (الحرية) إلاّ أن مؤسسات الديموقراطية القائمة تفرغ الحرية من مضمونها عبر هياكل ديموقراطية تحت هيمنة السلطة التنفيذية، وكثيراً ما تكون بمباركة القوى المهيمنة عالمياً حفاظاً على مصالحها عبر دعم المستبدين (الأصدقاء). يلي ذلك مناقشة القانون الدولي لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية للحكم في البلدان العربية. وينتهي الفصل بإثارة إشكالية التحول السلمي نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح، وفقاً للمعيار الذي تم تحديده في الفصل السابق.

وانتهى الفصل الثاني إلى هشاشة الحجج التي تساق للتقاعس عن تطبيق مفهوم الحرية والحكم الصالح، والتي تشمل أولوية التحرر الوطني من القوى الاستعمارية والتنمية قبل الحرية وانتصار الاشتراكية قبل تحقيق الحرية، والتشكك في مدى إلتزام الإسلاميين بحقوق الإنسان والحريات الفردية والمجتمعية وغيرها من الحجج.

وخلص هذا الفصل إلى الفجوة الضخمة بين القائم والمرغوب فيه من الحرية ونسق الحكم الصالح، الأمر الذي يخشى معه أن يؤدي إلى انتفاضات جماهيرية، وربما يكون العنف سبيلاً لها للتغيير في حالة استمرار الاستبداد الراهن وضآلة هامش الحرية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في البلدان العربية. وهذا في تقديرنا أمر متوقع يمكن حدوثه، ويضع على كاهل النخب العربية الفكرية والسياسية مسئولية كبيرة، تفادياً لما يمكن أن يحدث من اضطرابات تكون الحرية أولى ضحاياها عبر حقبة من الصراع الاجتماعي. وهذا أمر يتعين على الجميع (بما في ذلك تقارير التنمية الإنسانية العربية) العمل الجاد على تلافيه.

ومما يعزز صعوبة التحول السلمي إلى مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية أن الوضع الراهن كما تم تشخيصه في الجزء الثاني من القسم الثاني من التقرير أكد على أن العقد الاجتماعي (الإرادة الحرة لأعضاء الجماعة) في البلدان العربية إعتباطي ويفتقر إلى الشرعية، وأن دولة القانون التي من شأنها توفير ضمانة لحقوق الإنسان وحريته لم تنشأ بعد، إذ أن معظم الدساتير العربية صدرت بإرادات شخصية أو قدمت للشعب للاستفتاء (بنعم) أو (لا) دون مناقشة. وأن ما يتيحه الدستور من حريات وحقوق وواجبات يقيده القانون تكريساً لمصلحة النظام الحاكم وحمايته، وما يتيحه القانون يأخذه تعسف السلطات القضائية والتنفيذية في ظل هيمنة الدولة على مقاليد الأمور.

وكنتيجة طبيعية لذلك، فقد تم تهميش الأحزاب وهيئات المجتمع المدني الأخرى لصالح الأحزاب الحاكمة والعشائر والقبائل والطوائف التي يسهل التعامل معها نظراً لبنيتها الهرمية، مما جعل الصحفيين وأصحاب الفكر والرأي هدفاً للملاحقات والسجن والاعتقال التعسفي وكثيراً ما تستباح حرمة المنازل والمراسلات الخاصة والتنصت على المكالمات الهاتفية. وجاءت نتائج المسح الذي تم حول حال الحريات والحقوق (الفصل الثالث) في خمس دول هي (الأردن، الجزائر، المغرب، لبنان وفلسطين) بأن هناك تحسناً طفيفاً قد طرأ في مجال التمتع بعناصر الحرية خاصة (الحريات الفردية)، غير أن تدهوراً قد طرأ في مجال محاربة الفساد وشفافية الحكم واستقلال القضاء وتزايد حدة الفقر خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما زادت نسبة من قدروا تراجع الحريات عن نسبة من قدروا تحسن التمتع بها. وعناصر الحرية الأخيرة هذه هي محور مفهوم الحرية والحكم الصالح.

وبالنظر إلى السياق المجتمعي للحرية والحكم الصالح في البنى القانونية والسياسية في الفصلين (الرابع والخامس) على التوالي، والبنى المجتمعية والبيئية العالمية والإقليمية في (الفصل السادس) نجد أن كل البنى التحتية المذكورة تتسم باتساع الفجوة بين المرغوب وواقع الممارسة الفعلية. فمعظم النظم القانونية العربية تعاني من: تقييد الحريات وطغيان السلطة التنفيذية على كل من السلطتين التشريعية والقضائية، وتقييد حرية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الصحافة بدعوى التنظيم والصالح العام، وتعلن حالة الطواريء بإفراط، ويكثر من القضاء الاستثنائي مثل محاكم أمن الدولة ومحاكم الثورة والقضاء العسكري.

ومن ناحية البنية السياسية، فإن احتكار السلطة التنفيذية بموجب الدستور الذي يمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للحكومة ومجلس الوزراء والقوات المسلحة والقضاء والخدمة العامة، مع هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والسياسي، هذه المركزية الشديدة في سلطة راس الدولة أدت إلى انعدام المساءلة للجهاز التنفيذي وعدم الشفافية في مجال الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد السياسي والمالي. وخلص التقرير إلى ضرورة تحرك المجتمع المدني لكسر إحتكار السلطة عبر المقاومة المدنية ومحاصرة الأنظمة الاستبدادية بشتى الوسائل السلمية، مع التوصل إلى فكر توافقي بين النخب الفكرية والسياسية من (إسلاميين وعلمانيين وقوميين واشتراكيين ... الخ) يتواءم مع متطلبات الديموقراطية والتعايش السلمي بين التيارات الفكرية المتنافسة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أما في مجال البنية المجتمعية فقد ركز التقرير على العصبيات العشائرية والطائفية والسياسية وضعف كل من المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، وكلها في تقدير معدي التقرير تضافرت لتكريس الحكم التسلطي والرضوخ السلمي لشمولية الحكم. وفي مجال البيئة العالمية أشار التقرير إلى تورط الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الحكم التسلطي وبعض السياسات الخرقاء في البلاد العربية، إضافة إلى التعنت الإسرائيلي بدعم أمريكي حيال القضية الفلسطينية، وللاحتلال الأمريكي للعراق بمساندة بعض الدول. كل ذلك دفع الكثير من الشعوب العربية إلى فقدان الأمل في عدالة ما يسمى بالشرعية الدولية، وفي قدرة المجتمع الدولي على إنصافهم. ومما ضاعف من الشعور بالإحباط ضعف المنظمات الإقليمية – خاصة الجامعة العربية وتدني مصداقيتها نظراً للصيغة غير الإلزامية في قراراتها.

يقدم الفصل السابع والأخير رؤية إستراتيجية لمستقبل الحرية والحكم في البلدان العربية، بناء على ما تمّ من تحليل واستنتاجات واستقراء للمستقبل. ويقدم في هذا الإطار ثلاثة بدائل: أولها الاستمرار في الوضع الراهن بما عليه من عجز تنموي واستباحة من الخارج في ظل إحتكار السلطة وترفعها عن المساءلة في معظم البلاد العربية. والبديل الثاني هو التداول السلمي للسلطة وتعزيز الحريات بالسبل الديموقراطية، أما البديل الثالث فهو مشروع " الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا " الذي تبنته قمة الثمانية الكبار بهدف الإصلاح الداخلي في البلدان العربية.

وتتلخص دواعي التغيير من الوضع الراهن الذي يسميه التقرير (بالخراب الآتي) نظراً لما هو متوقع من تزايد فرص الامتثال الداخلي والاحتجاج العنيف ضد السلطة، في التالي:

- لا يتمتع السواد الأعظم من الشعب العربي بالحرية المطلوبة مع قصور كبير في اكتساب المعرفة الراقية طوال الحياة.
- قلة توظيف القدرات البشرية العربية في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

وهذان السببان هما محورا التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي كما تؤكد ذلك أدبيات التنمية البشرية، بما في ذلك تقرير التنمية الإنسانية الذي بين أيدينا.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حدد التقرير إقامة الحكم الصالح في توافر المتطلبات التالية:

- حكم يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس لتحقيق التنمية الإنسانية.
- حكم يبنى على المشاركة الشعبية الفعّالة مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- حكم يقوم على مؤسسات تعمل بكفاءة وبشفافية كاملة بدءاً من الحكم الشمولي.
- سيادة القانون على الجميع على حد سواء.

وللوصول إلى إقامة الحكم الصالح المذكور، يشير التقرير إلى ضرورة إصلاح مجتمع الحرية والحكم الصالح داخلياً وإقليمياً ودولياً، بتعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية في الوطن العربي في إطار القوانين الدولية، وتقييد رئاسة السلطة التنفيذية بالقانون مع ضمان التعددية الفعلية في النظام السياسي، وتضمين الحريات والحقوق في صلب الدساتير العربية مع تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وضمان إستقلال القضاء وإلغاء حالة الطواريء وضمان كفالة الحرية الشخصية.

ويتطلب الإصلاح المجتمعي تكامل الأدوار بين الدولة (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية) والتيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تلتزم الدولة بإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وفتح حوار جاد مع كل التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في المجتمع دون إقصاء أو تهميش لأحد، مع السعي المتواصل لإيجاد توازن بين مؤسسات الدولة المختلفة وإجراء إصلاح شامل في الأجهزة الأمنية، وبحيث تؤكد النخب السياسية إلتزامها بوضوح بالحلول الديموقراطية لكل خلافاتها وإيجاد قواسم مشتركة بين جميع القوى السياسية، وبحيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني، على الحرص على استقلاليتها النسبية عن الدولة وتطوير صيغ عمل تضمن لها مشاركة واسعة وفعالة مع إيجاد وسائل تمويل ذاتية.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يركز التقرير على ثلاثة عناصر لإصلاح الحكم في مجال النشاط الاقتصادي بالقطاع الخاص وهي : الشفافية والمساءلة والشمولية. فالشفافية في حكم مشروعات القطاع الخاص هي مطلب أساسي لضمان المساءلة، حيث أن المساءلة مبنية على المعرفة والمعلومات، أما الشمولية فيعرفها التقرير لضمان المشاركة على قدم المساواة لكل من له أحقية لديه الرغبة في المشاركة في مشروعات القطاع الخاص. ويستلزم تكامل العناصر الثلاثة المذكورة إصدار تشريعات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مشددة لمحاربة الاحتكار والفساد وإلغاء كل أشكال التعامل غير القانوني. وبذلك يكون إصلاح القطاع الخاص ذا صلة وثيقة بمفهوم الحرية والحكم الصالح نظراً لأن الفساد المالي في القطاع الخاص وثيق الصلة بمؤسسات الحكم.

ويختتم التقرير هذا الفصل بالتأكيد على البديل الثاني، الذي أطلق عليه بديل الازدهار الإنساني للتحول التنموي المنشود في البلاد العربية وهو التداول السلمي للسلطة وتعزيز حريات الرأي والتعبير والتنظيم بالوسائل الديموقراطية، مع التقليل من أهمية البديل الثالث (مشروع الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا)، نظراً لما له من أبعاد خارجية ذات صلة بتأمين إسرائيل وتأمين إمدادات النفط للدول الصناعية، إضافة إلى أنه لا يجد قبولاً لدى السواد الأعظم من الشعب العربي.

ملاحظات حول التقرير

بشكل عام يؤكد التقرير على التحديات التي تجابه التنمية الإنسانية العربية بتركيز على التحول المرغوب نحو الحرية والحكم الصالح. وقد جاء التحليل صريحاً في تناوله لكل ما يتعلق بالوضع الراهن في مجال الحرية والتداول السلمي للسلطة، مع عرض جريء للجذور الخفية لأسباب الوهن العربي الراهن، داخلياً وإقليمياً وخارجياً. أما بالنسبة لكيفية معالجة الوضع الراهن نحو التحول المرغوب فقد جاء التقرير أكثر تواضعاً، إذ اكتفى بإشارات سريعة إلى أطر فضفاضة ومثالية لإقامة الحكم الصالح دون تفصيل لآليات تطبيق تلك الأطر النظرية. ولعل ذلك يرجع لطبيعة تكوين فريق عمل التقرير الذي يتكون من الفريق الاستشاري والفريق المركزي ومعدو الأوراق الخلفية " وفريق قراءة النسخة العربية، وفريق قراءة النسخة الإنجليزية. وتشتمل هذه الفرق على نخبه من المفكرين والمثقفين والباحثين والأكاديميين المرموقين من الذين يتمتعون بقدر كبير من الاحترام لدى المثقفين العرب. لكن معظم هؤلاء المثقفين والمفكرين ينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية متعارضة أشد التعارض، الأمر لم يخرج بمفهوم الحرية والحكم الصالح الذي يتبناه التقرير عن دائرة الغموض النظري والأكاديمي الذي يلمحه القاريء بين السطور وفي ثنايا التقرير، وخاصة ما يتعلق منها بآليات تطبيق الحرية والحكم الصالح وكيفية التوافق على الحدود الدنيا بين التيارات الفكرية والسياسية المتعارضة. حيث اكتفى التقرير هنا بأن " تمنى على الجميع " إيجاد صيغ توافقية يُعمل بها في إطار الديموقراطية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والحكم الصالح "، علماً بأن عدم التوصل إلى هذه الصيغة يؤدي إلى صعوبات جمة، قد تنسف بطموحات التقرير للوصول لمجتمع الحرية والحكم الصالح.

وكذلك لم يحدد التقرير مدى زمنياً للخطوات التصحيحية التي يتعين اتخاذها لمواجهة تحديات التحول المطلوب نحو التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، خاصة في مجال البنى القانونية والسياسية والمجتمعية والإقليمية لمعالجة الاتجاهات السلبية، وأهمها (الفقر والجهل والمرض والأمية)، وما يترتب على ذلك من إلتزامات مالية وسياسية لتخليص مئات الملايين من الفقر والأمية والمرض في إطار ما تعهد به زعماء العالم لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، خاصة وأن هناك عوائق إنسانية تقف حائلاً دون تحقيق التنمية البشرية بالمنطقة العربية، أهمها عدم تناسب مستويات التنمية الإنسانية في المنطقة مع مستوى مواردها المادية والبشرية، الأمر الذي يشير إلى أهمية بناء القدرات المعرفية في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير، بالإضافة إلى تحقيق الديموقراطية.

عموماً كان ربط " مفهوم الحرية والحكم الصالح " والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضعيفاً على الرغم من أن ذلك يتصدر أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام الطاقات البشرية ووجود مؤسسات حكم فعالة لضمان النمو الاقتصادي، مع ضرورة تحديد موارد مالية ومدى زمني لتحقيق معدلات أفضل للتنمية الإنسانية. فقد خلا التقرير تماماً من هذا الربط إلاّ في عدد محدود من الصفحات، وكان من نصيب الفصل الأخير (الرؤية المستقبلية) صفحة واحدة فقط.

كذلك لم يتعرض التقرير بالتحليل إلى الأسباب التي أدت إلى فشل الجامعة العربية في تحقيق الحد الأدنى من طموح التواصل والاتحاد بين الدول العربية، أو التوصل لآلية التصدي للاحتلال الصهيوني بفاعلية في فلسطين وتشريد الفلسطينيين ومؤخراً إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ناهيك عن فشلها في حل النزاعات بين الدول العربية. ولا ننسى هنا ما لخروج مصر على الاجماع العربي بتوقيعها لمعاهدة كامب ديفيد من تداعيات، سارعت في إضعاف المنطقة برمتها وجعلتها لقمة سائغة للاستباحة الخارجية المتمثلة بتواجد الجيوش الأجنبية في الدول العربية وتغاضي الدول الكبرى عن بعض التجاوزات في حقوق الإنسان من قبل بعض الأنظمة الإستدارية (الصديقة) لتلك الدول. وتكمن أهمية الجامعة العربية (أو أي آلية أخرى بديلة) من أن التقرير تم إعداده من وجهة نظر أن المنطقة العربية وحدة إقتصادية وإجتماعية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وسياسية ذات أهداف مشتركة تربط بينها وحدة التاريخ والثقافة والجغرافيا. وبناء عليه فإن هناك ضرورة لآلية مشتركة لتعزيز السعي نحو التحول المنشود (للحرية والحكم الصالح). ومما يؤكد أهمية تفعيل دور الجامعة العربية عند النظر للمنطقة كوحدة إقتصادية وإجتماعية أن التقرير أشاد بتجربة الاتحاد الأوربي الذي بدأ بالوحدة الاقتصادية ثم الوحدة النقدية ويتجه حالياً للوحدة العسكرية والسياسية.

هذه بعض السلبيات التي صاحبت التقرير، ولكنها لا تقلل كثيراً من أهميته كمبادرة رائدة جديرة بالاهتمام. نوصي كل المهتمين بالشأن العربي بالاطلاع عليه ونشدد بالتوصية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com